القضاء الإيراني يعلن الإفراج عن أغلبية معتقلي أحداث الشغب الأخيرة

روحاني: العقوبات الأميركية الجائرة لن تدوم

الرئيس الإيراني حسن روحاني قبيل توجهه إلى ماليزيا (أ ف ب)

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن العقوبات الجائرة وغير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران لن تدوم وأن الحوار هو السبيل الوحيد لحل وتسوية قضايا المنطقة.

وقال روحاني في تصريح قبيل مغادرته طهران متوجهاً إلى ماليزيا: إن سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في رؤيتها للعلاقات مع دول شرق آسيا لطالما كانت تقوم على التقارب والود، لافتاً إلى أن زيارته إلى كوالالمبور ومن ثم إلى اليابان تأتي تلبية لدعوة من قادة البلدين في إطار هذه السياسة.

وشدد روحاني على أن الحوار هو السبيل الوحيد لحل وتسوية القضايا في المنطقة، مضيفاً: إن هناك العديد من المشكلات والتحديات التي تواجهها دول المنطقة ولاسيما الإرهاب والحروب والتدخلات الأجنبية والفقر وعدم توفر الظروف المتاحة للتنمية وذلك رغم القدرات والطاقات الزاخرة التي تتمتع بها من النواحي الجغرافية والصناعية والثقافية والحضارية وعدد السكان.

وأشار الرئيس الإيراني إلى أن أمن الملاحة البحرية من بين القضايا ذات الاهتمام المشترك بين إيران واليابان، كاشفاً أنه سيبحث في طوكيو قضايا المنطقة والأمن الإقليمي.

من جهة أخرى، قال روحاني: إن زيارته إلى كوالالمبور تأتي تلبية لدعوة من رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد للمشاركة في منتدى حول العالم الإسلامي على مستوى الرؤساء، وأضاف: إن دولاً مهمة تشارك في هذا المنتدى منها إيران وتركيا وباكستان وقطر وإندونيسيا.

بدوره أكد النائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري أن بلاده قادرة على تجاوز تداعيات الحظر الجائر المفروض عليها والمشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجهها.

ونقلت «ارنا» عن جهانغيري قوله في تصريح أمس: إن ما تمر به إيران من تحديات ومشاكل أقل بكثير من الفرص الفريدة المتاحة في البلاد، مضيفاً: «نحن قادرون من خلال التعاون الجماعي على العبور من هذه المخاطر والصعوبات».

وأشار إلى محاولات الأميركيين الرامية لتدمير الاقتصاد الإيراني وقال: «العدو يسعى إلى تقديم صورة سيئة عن مستقبل إيران بما يستدعي منا جميعاً وضع آفاق مستقبلية في جميع المجالات والصعد لتفويت الفرصة على أعدائنا».

وشدد جهانغيري على كل المسؤولين والأحزاب ونشطاء المجتمع المدني والنخب والجامعيين للعمل على تلبية متطلبات الشعب الإيراني في ظل الظروف الراهنة.

في هذه الأثناء أعلن المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية غلام حسين إسماعيلي الإفراج عن أغلبية معتقلي أحداث الشغب الأخيرة في البلاد.

وقال إسماعيلي في مؤتمر صحفي: «تم الإفراج عن معظم الموقوفين في الأحداث الأخيرة، وفي طهران انخفض عدد المعتقلين منهم إلى ٥٠ بالمئة».

وكان إسماعيلي قد صرح قبل أسبوعين بأن «القضاء يفرق بين المتظاهرين الذين أعربوا عن مخاوفهم من تداعيات ارتفاع أسعار البنزين وبين أولئك الذين استغلوا الظروف للقيام بأعمال الشغب والتخريب».

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي أعلن أن طهران تدرس الخطوة التالية بشأن خفض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي.

وقال موسوي: «ندرس في الوقت الراهن الخطوة التالية بشأن خفض التزاماتنا بموجب الاتفاق النووي»، مضيفاً: إن «إيران لن تسمح باستمرار إجراءات الحظر الأميركية ضدها»، مشيراً إلى أن «الحظر أسوأ من الحرب لأنه يمنع إيصال الدواء إلى الشعب الإيراني».

وتابع موسوي: إن «جميع الدول المعنية بالاتفاق النووي شجبت خروج الولايات المتحدة منه»، مبيناً أن السياسة الأميركية متخبطة تجاه إيران.

وبدأت إيران الشهر الماضي تنفيذ الخطوة الرابعة من خفض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي رداً على عدم وفاء الدول الأوروبية بالتزاماتها في هذا الصدد.

وفي سياق آخر قال موسوي: إن «طهران يمكن أن تنفذ عمليات تبادل سجناء مع الدول الأخرى في حال كانت تخدم المواطنين الإيرانيين».

كما نفى الموسوي وجود أي مفاوضات سرية بين طهران والرياض، مشيراً إلى أنه في المقابل هناك دول تسعى إلى التوسط بين البلدين.

بدوره أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي أن الإجراءات الأميركية الأخيرة بفرض الحظر على خطوط الملاحة الإيرانية تندرج في إطار الإجراءات الاستفزازية ضد الشعب الإيراني.

وأشار ربيعي إلى أن مزاعم وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بأن إيران نفذت هجمات صاروخية على قواعد أميركية في العراق عارية من الصحة، لافتاً إلى أن واشنطن ليس لديها أي أدلة في هذا الصدد.

روسيا اليوم – سانا – رويترز – الميادين

حكم بالسجن ٦ سنوات على نائب حالي بتهمة الرشوة

تجدد الاشتباكات في كربلاء وقطع طريق حقل الرميلة النفطي في البصرة

تجددت الاشتباكات بين القوات الأمنية وعدد من المتظاهرين وسط محافظة كربلاء جنوب العراق.

وأقدم متظاهرون في كربلاء على قطع طريق وغلق محطة كهرباء الخيرات الغازية وقطع الطريق المؤدي إليها، للمطالبة بتعيينهم، مهددين بالاستمرار في تظاهراتهم لحين الاستجابة لمطالبهم.

وقالت قيادة شرطة كربلاء، إن «مخربين ومندسين أقدموا على حرق خيم المواكب الحسينية التي تؤوي آلاف الزائرين سنوياً، كما أقدموا على قطع الطرق وحرق الإطارات لشل حركة المواطنين وخروجهم عن المكان المخصص للتظاهرات».

وكان المحتجون قد أغلقوا مكتب مجلس النواب العراقي في كربلاء وعدداً من الدوائر الرسميّة، وكذلك أغلقوا مديرية تربية المحافظة ومبنى مديرية التسجيل العقاري وقائم مقامية كربلاء ودائرة الضريبة.

وبدورها أكدت كتائب حزب الله العراق أن «أطرافاً مشبوهة عملت على استغلال التظاهرات، وركوب موجتها بهدف تنفيذ مخططات شيطانية لا تمت بصلة لما يعانيه الشعب من أزمات».

وأضافت في بيان: إن «إخفاق القوى السياسية في تقديم مرشح لرئاسة الحكومة هو مؤشر على عدم الجدية والتقاعس»، مشيرة إلى أنه «ينبغي على من يرشح نفسه لتحمل هذه المسؤولية التحلي بالوطنية والنزاهة».

وأقدم متظاهرون أمس على قطع الطريق المؤدي إلى حقل الرميلة النفطي في البصرة، فيما أغلق آخرون دائرة تابعة للكهرباء في واسط.

وبحسب صور تناقلها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن متظاهرين في البصرة قاموا بنصب الخيام أمام حقل الرميلة النفطي في المحافظة منذ مساء الاثنين، وقاموا صباح أمس بقطع الطريق الرئيسي المؤدي إلى الحقل.

وفي واسط، أقدم متظاهرون على غلق دائرة الطاقة الحرارية التابعة لوزارة الكهرباء لليوم الثالث على التوالي.

وأفادت معلومات أول من أمس للميادين أن رتلاً من التعزيزات العسكرية الأميركية وصل إلى حرم السفارة الأميركية في بغداد، مشيرة إلى أن الرتل يتكون من ١٥ آلية عسكرية من نوع «هامفي» وعلى متنها أسلحة مختلفة، ودخل الرتل عبر حاجز عند جسر الطابقين باتجاه المنطقة الخضراء.

من جهة ثانية أعلنت هيئة النزاهة العراقية أمس صدور حكم بالسجن ست سنوات بحق النائب في البرلمان العراقي، محمود ملا طلال، بعد اعتقاله أواخر الشهر الماضي «متلبساً برشوة قدرها ١٥٠ ألف دولار أميركي» في بغداد.

ونقلت الهيئة عن دائرة التحقيقات التابعة لها، أن المحكمة أصدرت حكماً حضورياً بالسجن لمدة ست سنوات مع غرامة مالية قدرها عشرة ملايين دينار بحق ملا طلال، استناداً إلى أحكام القرار ١٦٠ لعام ١٩٨٣.

وأشارت إلى أن قرار الحكم جاء على خلفيّة تنفيذ الدائرة عملية ضبط بحق المتهم.

وأعلنت الهيئة أيضاً صدور أوامر بالقبض على ٩ وزراء، و١٢ نائباً، و١١ محافظاً، خلال شهر تشرين الثاني الماضي.

وأضافت أنه تم «صدور أوامر باستقدام ٩ وزراء ومن بدرجتهم، بينهم وزيران حاليان وخمسة سابقون، إضافة إلى وزيرين أسبقين»، موضحةً أن «الأوامر شملت كذلك ١٢ عضواً في مجلس النواب، من ضمنهم ١٠ أعضاء في الدورة الحالية، فضلاً عن وكيل وزير حالي و٣ وكلاء سابقين و٢ أسبقين».

ووفق الهيئة فإن «مجموع أوامر القبض والاستقدام الصادرة بحق المتهمين بلغت ٢٥٦ أمراً، منها ٢٢١ أمر استقدام و٣٥ أمر قبض»، مشيرةً إلى أنه «تم تنفيذ ٥١ أمراً، فيما أحيل ٦٨ متهماً إلى محكمة تحقيق أخرى ومحكمة الموضوع أو إلى جهات تحقيقية أخرى».

الميادين

ترامب يعتزم توقيع مشروع قانون لإنفاق حكومي ضخم

قالت المستشارة بالبيت الأبيض كيليان كونواي أمس الثلاثاء: إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدعم خططاً لإنفاق حكومي أميركي ضخم وضعها الكونغرس هذا الأسبوع، ويعتزم توقيع مشروع قانون الموازنة البالغ حجمها ١,٤ تريليون دولار.

وقالت كونواي للصحفيين بالبيت الأبيض: «إنه سعيد للغاية بما بلغه من المكونات النهائية المتوقع أن تكون في فاتورة الإنفاق، وهو مسرور بتوقيعها».

وتوقيع الرئيس ترامب أن مشروع القانون سيمنع إغلاقاً جزئياً للحكومة الاتحادية عندما تنفد الأموال يوم السبت، وتفادي معركة فوضوية مع المشرعين الأميركيين حول الموازنة في نهاية العام من شأنها أن تعطل خدمات حكومية.

ويجب أن يقر الكونغرس مشروع القانون الذي سيمول برامج الحكومة حتى أيلول ٢٠٢٠.

من جهة أخرى أعلنت إدارة الرئيس الأميركي، أنها لم تغير موقفها من قضية إبادة الأرمن في الدولة العثمانية على الرغم من تبني مجلس الشيوخ تشريعاً يعترف بحصولها.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان أصدرته أمس على لسان المتحدثة باسمها، مورغان أورتاغوس: «موقف هذه الإدارة لم يتغير».

رويترز – روسيا اليوم

طالبت الجامعة العربية باجتماع طارئ لبحث افتتاح البرازيل مكتباً تجارياً بالقدس

الحكومة الفلسطينية توقع اتفاقيات مع ألمانيا بـ٧٦ مليون يورو حول غزة

متظاهر فلسطيني يقف بالقرب من مستوطنة قدموم في الضفة الغربية (رويترز – أرشيف)

تحت رعاية وحضور رئيس الوزراء محمد اشتية، تم أمس الثلاثاء في مكتب رئيس الوزراء برام الله، توقيع اتفاقيات مع جمهورية ألمانيا بقيمة ٧٦ مليون يورو، لدعم تنفيذ مشاريع حيوية في الضفة الغربية وغزة.

ووقع الاتفاقيات عن الجانب الفلسطيني؛ وزير الخارجية رياض المالكي، ووزير المالية شكري بشارة، ورئيس سلطة المياه مازن غنيم، ورئيس بلدية نابلس سميح طبيلة، ورئيس مجلس إدارة مصلحة مياه بلديات الساحل في غزة ماجد أبو رمضان، وعن الجانب الألماني، ممثل ألمانيا لدى فلسطين كريستيان كلاجس، ومدير بنك التنمية الألماني في فلسطين الـ(KFW) جوناس بلو.

وقال رئيس الوزراء عقب توقيع الاتفاقيات: «ما تم توقيعه اليوم من اتفاقيات بقيمة ٧٦ مليون يورو، يستهدف تنفيذ مشاريع حيوية في قطاعات التعليم، والتدريب المهني، والصرف الصحي، وقطاع المياه في قطاع غزة، وللحكم المحلي، وللقطاع الخاص وضمانات القروض، ولقطاع السياحة، وتكنولوجيا المعلومات، وصناعة الأغذية، ولاستكمال مشروع الصرف الصحي شرق نابلس».

وأضاف اشتية: «نقدم الشكر لجمهورية ألمانيا على هذا الدعم السخي والمهم في ظل الظروف الصعبة التي نواجهها، ولما تقدمه لنا أيضاً في الاتحاد الأوروبي وفي الأونروا، ألمانيا شريكة معنا لنعزز الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتعزيز بناء المؤسسات الفلسطينية نحو الدولة والاستقلال».

بدوره، قال ممثل ألمانيا لدى فلسطين كلاجس: «نحن شركاء قويون معكم، ونحن على ثقة أننا سنطبق ما وقعنا عليه اليوم على أرض الواقع لتلبية مختلف الاحتياجات».

وفي سياق منفصل قال سفير فلسطين لدى القاهرة، ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية دياب اللوح: أنه بناء على توجيهات الرئيس محمود عباس، وبتعليمات وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، طلب عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورة غير عادية في أقرب وقت، لبحث الخطوات والإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الدول العربية إزاء الخطوة غير القانونية التي قامت بها البرازيل عبر فتح مكتب تجاري بالقدس.

وقال السفير اللوح في تصريح لـ«وفا»، مساء أمس: «لا بد أن ينتج عن الاجتماع موقف عربي يتضمن آليات تنفيذية ضاغطة لتتراجع البرازيل عن قرارها والحيلولة دون إقدام دول أخرى على مثل هذه الخطوات»، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تعتبر انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصّلة، واستهتاراً بقرارات جامعة الدَول العربية على مستوى القمة والوزاري والمندوبين الدائمين والتي حذرت البرازيل في أكثر من مناسبة من الإخلال بالمكانة القانونية لمدينة القدس.

في سياق آخر أصيب عشرات الفلسطينيين أمس من جراء اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي عليهم في بلدة قفين شمال مدينة طولكرم بالضفة الغربية.

وذكرت وكالة «وفا» أن قوات الاحتلال المتمركزة على حواجزها شمال وغرب البلدة أطلقت الرصاص الحي وقنابل الغاز السام باتجاه الفلسطينيين خلال توجههم لأعمالهم ما أدى إلى إصابة فلسطيني بجروح والعشرات بحالات اختناق.

من جهة أخرى اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدة العيسوية في مدينة القدس المحتلة وهدمت منزلاً.

وذكرت وكالة «وفا» أن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة بعدد من الجرافات وهدمت منزلاً.

وفي إطار تنفيذ مخططاتها العدوانية التهويدية تصعد قوات الاحتلال من عمليات هدم منازل وممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية وخاصة بمدينة القدس المحتلة في ظل تجاهل المجتمع الدولي للمطالبات الفلسطينية بالتدخل العاجل لوقف عمليات الهدم التي تؤدي إلى تهجير وتشريد الفلسطينيين وبضرورة تطبيق القرار الأممي ٢٣٣٤ الذي يطالب بالوقف الفوري للاستيطان.

وفا

المعارضة البحرينية تدين تطبيع المنامة مع «إسرائيل»

طالبت المعارضة البحرينية المجتمع الدولي بالضغط على حكومة البحرين لوقف حملة الاعتقالات والإعدامات التي تمارسها بحق أبناء الشعب البحريني.

وخلال مؤتمر صحفي عقدته في لندن رفض المشاركون سياسة التطبيع التي تنتهجها حكومة المنامة مع «إسرائيل»، معلنين تمسكهم بالقضية الفلسطينية.

وكان حاخام القدس المحتلة موشيه بن عمار زار البحرين الأسبوع الماضي، واجتمع مع الملك ورجال دين من الشرق الأوسط.

ودعا الحاخام من المنامة، قادة الشرق الأوسط، إلى الدفع نحو السلام مع «إسرائيل»، وقال لملك البحرين إن «بركة السلام من القدس ستؤدي إلى علاقات قوية مع إسرائيل».

وفي سياق منفصل، نشر المركز الإعلامي لثورة البحرين سجلاً متكاملاً للانتهاكات العلنية المستمرة لحقوق الإنسان في البلاد، بما فيها المحاكمات الجماعية.

وفصّل السجل، وبالأرقام، تفاصيل المحاكمات الجماعية والإعدامات وأحكام إسقاط الجنسية عن مواطنين بحرينيين، بتهم مختلفة، ومن دون محاكمات عادلة، منذ اندلاع الثورة البحرينية في ٢٠١١ وحتى اليوم.

الميادين

تواصل إضراب النقابات لليوم الـ١٣ على التوالي

رئيس وزراء فرنسا: لن نتراجع عن إصلاح نظام أجور التقاعد

قال رئيس وزراء فرنسا إدوار فيليب أمس أن حكومته تصر على تطبيق إصلاح مزمع في نظام أجور التقاعد على الرغم من إضراب عام واحتجاجات من جانب نقابات العمال التي تريد إلغاء هذه الخطة.

وقال فيليب أمام البرلمان «المعارضة الديمقراطية والنقابية لخطتنا مشروعة تماماً. لكن قلنا بوضوح ما هو مشروعنا وحكومتي مصرّة تماماً على إصلاح نظام أجور التقاعد وعلى توازن ميزانية نظام أجور التقاعد».

هذا وتواصل إضراب النقابات في فرنسا وخاصة وسائل النقل العام لليوم الثالث عشر على التوالي احتجاجاً على خطط حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون تعديل قانون التقاعد في البلاد.

وذكرت وكالة «سبوتنيك» أن نقابات المحامين والمعلمين والعاملين في القطاع الصحي والصحفيين دعت أمس إلى تشديد الإضراب لزيادة الضغط على الحكومة لكي تسحب مشروع تعديل قانون التقاعد كما أعلنت الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل عن مشاركتها بالمظاهرات إلى جانب منافستها الكونفدرالية العامة للشغل في توحيد لكل النقابات للمرة الأولى منذ نحو ٩ أعوام.

ونظراً لتوقف حركة معظم وسائل النقل العام في باريس «حافلات وقطارات أنفاق وترامواي» تشهد حركة السير عرقلة شديدة بسبب اعتماد جزء كبير من الناس على السيارات كوسيلة نقل بديلة أما حركة الملاحة الجوية فانخفضت بدورها بسبب الإضراب مع إلغاء عدد كبير من الرحلات الداخلية.

وتأثر الاقتصاد الفرنسي سلباً نتيجة الإضراب المفتوح الذي يشل حركة البلاد منذ ١٣ يوماً خاصة مع انخفاض أعداد السياح الذين يقصدون العاصمة باريس أما المحال التجارية والحانات والمطاعم في باريس فشهدت انخفاضاً بنسبة أعداد الزبائن وصل لـ٧٠ بالمئة كما تكبدت الشركات الكبيرة أيضاً خسائر بسبب اضطرارها لدفع ثمن سيارات الأجرة لموظفيها الذين يعجزون عن الوصول لمكان خدمتهم بسبب توقف وسائل النقل العام.

إلى ذلك أغلقت السلطات الفرنسية برج إيفل أحد المعالم السياحية الرئيسة في باريس بسبب الإضراب.

ويقترح التعديل الرئيسي لبرنامج التقاعد بفرنسا أن يعمل الناس فترة أطول كي يحصلوا على معاش كامل ما أثار استياء عددٍ كبيرٍ من النقابات العمالية.

هذا وأطلقت الشرطة الفرنسية الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين في باريس فيما ألقيت مقذوفات على صفوف الشرطة.

واندلعت هذه الاشتباكات قرب ساحة الأمة في شرق باريس خلال تظاهرة نظمتها نقابات العمال لمطالبة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالتخلي عن إصلاح مزمع لنظام المعاشات.

كما أطلقت الشرطة الفرنسية أمس قنابل الغاز المسيل للدموع على متظاهرين مناهضين لإصلاحات التقاعد، في مدينة نانت غرب البلاد.

في سياق متصل هدد أكثر من ٦٠٠ طبيب بالاستقالة احتجاجاً على عدم منح حكومة باريس التمويل الكافي لنظام الرعاية الصحية في البلاد.

ووقع ٦٦٠ طبيباً على رسالة مفتوحة حذروا فيها من «موت المستشفيات» في فرنسا، موضحين أن خفض ميزانية المؤسسات الطبية وتقليص عدد موظفيها والأماكن المخصصة للمرضى فيها يدفع نظام الرعاية الصحية، الذي كان يعد قبل سنوات بين الأفضل على مستوى العالم، إلى حافة الانهيار ويعرض أرواح المرضى للخطر.

ويطالب الأطباء الحكومة بإطلاق مفاوضات عاجلة معهم وزيادة الإنفاق على قطاع الصحة، بعد تسعة أشهر من «تظاهرات المستشفيات» التي انطلقت في آذار الماضي وتوسعت رقعتها تدريجياً.

ورفضت نقابات الأطباء وعد الرئيس إيمانويل ماكرون الشهر الماضي بزيادة تمويل المستشفيات ورفع عدد موظفيها، مشددة على أن ذلك «لا يكفي».

وأظهرت استطلاعات للرأي أجرتها منظمة ViaVoice أن نحو ٨٧ بالمئة من الفرنسيين يؤيدون الأطباء المتظاهرين، لكن ٧٣ بالمئة يشعرون بالتشاؤم تجاه مستقبل نظام الرعاية الصحية في البلاد.

من جهة أخرى قضت محكمة فرنسية بتغريم وكالة «بلومبرغ» بـ٥ ملايين يورو، على خلفية ترويج الأخيرة لأخبار حول شركة البناء «Vinci» سنة ٢٠١٦، ما تسبب في انخفاض أسهمها بنسبة ٢٠ بالمئة.

وقالت إدارة السوق المالية الفرنسية: إن «بلومبرغ» روجت معلومات كاذبة، مرجحة أن تكون هذه المعلومات تم ترويجها بهدف التأثير على أسهم الشركة.

وأوضحت إدارة السوق المالية أن الوكالة نشرت سنة ٢٠١٦ بياناً صحفياً مزيفاً عن شركة «Vinci»، قالت فيه: إن «الشركة طردت مديرها وتقوم بمراجعة أدائها المالي بعد اكتشاف أخطاء في حساباتها»، وقد تسبب ذلك في انخفاض أسعار أسهم الشركة.

سانا – رويترز – أ ف ب
روسيا اليوم

حكومة كويتية جديدة بعد أسابيع من تبادل اتهامات بالفساد

تشكّلت أمس الحكومة الكويتية الجديدة برئاسة وزير الخارجية السابق صباح خالد الحمد الصباح، وذلك بعد أسابيع من تبادل اتهامات بالفساد.

وشهدت الحكومة الجديدة تغييرات في حقائبها السيادية، في حين غاب عن تاسع حكومة يتمّ تشكيلها خلال ٨ سنوات في الكويت، الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، نجل أمير البلاد الذي كان في السابق يتولى منصب وزير الدفاع.

وبحسب وكالة الأنباء الكويتية، تمّ تعيين مسؤول من خارج العائلة الحاكمة في منصب وزير الداخلية لأول مرة في تاريخ البلاد، حيث تمّ تعيين أنس الصالح مكان الشيخ خالد الجراح الصباح في المنصب.

وسيتولى أحمد منصور الأحمد الصباح منصب وزير الدفاع، وأحمد ناصر المحمد الصباح حقيبة وزارة الخارجية، وهما يتوليان مناصب وزارية لأوّل مرة، في حين احتفظ خالد الفاضل بوزارة النفط.

كما ارتفع عدد النساء في الحكومة الجديدة إلى ٣ وزيرات من بين ١٤ وزيراً، مقارنة بوزيرتين في الحكومة السابقة.

وأدى أعضاء الحكومة اليمين الدستورية أمام أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمس على أن تقدم استقالتها بعد انتخابات مجلس الأمة في تشرين الثاني المقبل.

وبدوره طالب أمير الكويت أعضاء الحكومة الجديدة خلال استقبالهم أمس، بـ«مضاعفة الجهد لتسريع عملية التنمية وتسخير الجهود للنهوض بالوطن وتحقيق طموحات المواطنين واحترام الدستور والقانون وحماية المال العام».

يذكر أن الحكومة الكويتية السابقة استقالت في ١٤ تشرين الثاني الماضي، على خلفية قضايا مرتبطة بهدر المال العام وخلافات بين الوزراء.

وكان وزير الدفاع الكويتي السابق الشيخ ناصر صباح الأحمد قد كشف عن الاستيلاء على نحو ٨٠٠ مليون دولار من صندوق لمساعدة العسكريين، ما سرّع في استقالة الحكومة السابقة.

وتظاهر مئات الكويتيين قبل أيام من استقالة الحكومة أمام مجلس الأمة احتجاجاً على الفساد داخل المؤسسات.

وكالات